مكانة الشعوب الأصلية في سياق المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ

The Status of Indigenous Peoples in the context of International Negotiations on Climate Change

تاريخ الإرسال: 12-03-2019 تاريخ القبول: 08-06-2020

سيد علي صلاب*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2- sallebsidali@yahoo.fr
جازية لشهب صاش، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 djaziasache@yahoo.fr
عضوين بمخبر "دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية"

الملخص

تعتبر الموارد الطبيعية المتاحة في مناطق وأقاليم الشعوب الأصلية أساس بقائها واستمرارها على قيد الحياة ، فهي من أهم سبل معيشتها اليومية وبقائها ، لذا تتأثر حياتها تأثرا مباشرا بتدهور البيئة والنظم الإيكولوجية ونظرا لكونها من أشد الفئات تأثرا بتغير المناخ فإن الشعوب الأصلية ما انفكت تطالب منذ سنوات بمزيد من الحماية لحقوقها الإنسانية وتعزيز مركزها القانوني في سياق المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ والجهود المرتبطة به ، وكذا حق المشاركة الفعلية والكاملة في هذه المفاوضات كطرف فاعل في دولها وفي العالم ، وفقا لمبادئ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007. في هذه الدراسة ، سيتم التعرض لعلاقة التأثير والتأثر بين تغير المناخ والشعوب الأصلية ، وإبراز المكانة التي تحتلها هذه الشعوب المتميزة في سياق المفاوضات والسياسات والجهود الدولية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ بما في ذلك آثاره المحتملة عليها.

الكلمات المفاتيح: المكانة ، الشعوب الأصلية ، المفاوضات الدولية ، المشاركة ، تغير المناخ.

Résumé

Les peuples autochtones sont souvent fortement dépendants des ressources naturelles de leurs régions et territoires traditionnels et sont donc directement affectés par la dégradation de l'environnement et des écosystèmes. Parmi les plus vulnérables au changement climatique, les peuples autochtones réclament depuis des années une plus grande protection de leurs droits humains et le renforcement de leur statut juridique dans le contexte des négociations internationales sur le changement climatique et des efforts connexes, ainsi que participer à ces discussions en tant qu'acteur actif dans leurs pays respectifs et dans le monde, conformément aux principes de la Déclaration des Nations Unies de 2007 sur les droits des peuples autochtones. À travers cette étude, l'accent sera mis sur la relation entre le changement climatique et les peuples autochtones, en soulignant leur statut de peuples distincts dans le contexte des négociations internationales, des politiques et des efforts pour faire face au changement climatique, y compris ses impacts potentiels.

Mots-clés : Statut juridique, Peuples autochtones, Négociations internationales, Participation, Changement climatique.

Abstract

Indigenous peoples are often heavily dependent on the natural resources of their traditional regions and territories and are therefore directly affected by the degradation of the environment and ecosystems. As one of the most vulnerable to climate change, indigenous peoples have called for years for a greater protection of their human rights and for the strengthening of their legal status in the context of international negotiations on climate change and related efforts, and to effectively and fully participate in these discussions as an active actor in their respective countries and in the world, in accordance with the principles of the 2007 United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples. Through this study, Focus will be on the relationship between climate change and indigenous peoples, highlighting their status as distinct peoples in the context of international negotiations, policies and efforts to address climate change, including its potential impacts.

Keywords: Legal Status, Indigenous Peoples, International Negotiations, Participation, Climate Change.

* المؤلف المراسل

مقدمة

تعيش الشعوب الأصلية والقبلية في أراض نائية ونظم بيئية هشة وفي ظل ظروف معيشية صعبة جعلتها أولى الفئات التي تواجه مختلف المشاكل والتحديات في مجال حقوق الإنسان ، وفي كثير من الحالات تتمركز هذه الشعوب في المناطق الأكثر تلوثا التي تحرمها من حق التمتع ببيئة نظيفة وصحية ، وتجعلها تعاني بوجه خاص من أنواع المخاطر والتهديدات البيئية ، فهم أول الضحايا في حالة الكوارث الطبيعية والتهديدات التي تلحق بأراضيهم وأقاليمهم ، لذا لا يتاح لها سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات اللازمة لبقائها واستمرارها وأحيانا تكون الفرص معدومة بالنسبة لهم ، مما يقلص من إمكانات تمتع هذه الشعوب بحقوقها الأساسية ، بل يؤدي إلى إنكارها بالكامل.

ومن التهديدات البيئية التي تواجه الشعوب الأصلية في الوقت الراهن هي تغير المناخ ، الذي يعد أكبر تحد للتمتع بحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين ، وأضحى انشغالا مشتركاً للإنسانية ، إذ يعترف المجتمع الدولي بأن تغير المناخ يهدد التمتع الكامل بمجموعة واسعة من الحقوق ويكون تأثيره أكثر حدة على الفئات الهشة كالشعوب الأصلية التي لا تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري ، نتيجة ضعف البنية التحتية لهذه الشعوب واعتمادها بالأساس على قطاعات رهينة بالظروف المناخية كالزراعة والصيد واستغلال الغابات وغيرها من الموارد التي تعد مصدر رزق لها ، مما يقوض قدرتها في مواجهة تغير المناخ والتكيف مع آثاره.

وعلى ضوء ما يشكله تغير المناخ من خطر فعلي على مجتمعات الشعوب الأصلية وفي ظل مكافحة هذا التهديد الوجودي والاستجابة لآثاره المحتملة ، عقدت العديد من المؤتمرات الدولية وأبرمت اتفاقيات وأثيرت العديد من المفاوضات في هذا الشأن ، واتسع نطاق التركيز على تغير المناخ من منظور حقوقي وبرزت شواغل بشأن حالة الشعوب الأصلية وآثار التغيرات المناخية على حقوقها الإنسانية الجماعية وحقوقها كشعوب متميزة ، وأهمية اشراكها في وضع السياسات المتعلقة بتغير المناخ على الصعيدين الوطني والدولي ، وكذا ضرورة المطالبة بأخذ معارفها التقليدية بعين الاعتبار والاعتماد عليها في سياق مكافحة تغير المناخ والتصدي لآثاره الوخيمة.

على مبنى مما سبق ، تتحدد إشكالية هذه الدراسة كالتالي: **"ما هي المكانة التي تحظى بها الشعوب الأصلية في سياق المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ والجهود الدولية ذات الصلة بها ؟"**

للإجابة هلى هذه الإشكالية ، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: العلاقة بين الشعوب الأصلية وتغير المناخ تأثيرا وتأثرا

أولا: مفهوم الشعوب الأصلية وتغير المناخ

ثانيا- تأثيرات تغير المناخ على الشعوب الأصلية

ثالثا: ضعف الشعوب الأصلية بوجه خاص إزاء تغير المناخ

المحور الثاني: مكانة الشعوب الأصلية في ظل المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ والجهود الدوليةالبلدان النامية من العالم ، وما لها من آثار مُحتملة وفعلية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان لهذه الشعوب في الوقت الراهن ، كونها من بين أشد الفئات عُرضةً وأكثر قابليةً للتأثر بالمخاطر ذات الصلة بتغير المناخ ، مما جعلها من القضايا التي أثارت اهتمام المجتمع الدولي للنهوض بحماية هذه الشعوب وكفالة حقوقها الإنسانية وإعطائها مفهوماً جديداً في سياق التحدي العالمي الذي يطرحه تغير المناخ.

1- مفهوم الشعوب الأصلية

ترتبط مسألة الشعوب الأصلية بالتوسع الذي عرفته القوى الغربية منذ زمن الاكتشافات ، وتجد جوهرها في علاقات الهيمنة الموروثة عن الفترة الاستعمارية ، وقد أشار مقرر خاص من منظمة الأمم المتحدة إلى أنه: " إذا بحثنا عن الأسباب التي أدت إلى ميلاد الشعوب الأصلية ، يجدر بنا القول بأن المكانة الخاصة للشعوب الأصلية داخل الأمم

والدول ناشئة عن الحقوق التاريخية التي مارسوها على أراضيهم وأقاليمهم وحقوقهم المختلفة..."[1].

ولقد تم اعتماد هذا مصطلح "الشعوب الأصلية" في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007، ومن ثم أصبح المصطلح المُناسب للاستعمال في المحافل والمناقشات الدولية ذات الصلة من طرف العديد من الدول والمنظمات الدولية.

من الناحية اللغوية، عبارة "الأصليون" لديها العديد من الاستخدامات في اللغة وتختلف بحسب كيفية استخدامها، إذ عرفها قاموس "أكسفورد" بأنها "الولادة في مكان محدد"، وهذا التعريف يميل إلى تعريف السكان الأصليين عن طريق الخبرات التي يتشاركها فريق من السكان الذين أقاموا في بلد لآلاف السنين، وهو ما يميزهم عن غيرهم من السكان الذين أقامو في نفس الأرض منذ مئات السنين.

وتختلف المصطلحات المستخدمة لتعيين الشعوب الأصلية اختلافا كبيرا مع المكان والسياق الاجتماعي، وكذا اللحظة التاريخية، فالشعوب الأصلية أو السكان الأصليين أو القبائل أو غيرها من الأقليات العرقية، ليست سوى عدد قليل من المصطلحات العديدة التي يمكن تطبيقها على الشعوب الأصلية، فالكثير من الجماعات التي تعرف نفسها بأنها شعوب أصلية لا تعترف بها البلدان التي توجد فيها أوطانها، ويمتد العديد من أوطان السكان الأصليين عبر الحدود الوطنية، وفي بعض الحالات قد يجد شعب واحد نفسه مقسما بين عدة بلدان[2].

أما من الناحية القانونية، فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف مانع وجامع للشعوب الأصلية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى العدد الهائل لهذه الشعوب الذي يقدر بنحو 370 مليون نسمة[3]، وأنهم يمثلون الجزء الأكبر من التنوع الثقافي العالمي بين المناطق والبلدان، فضلا عن الفروقات الثقافية والتاريخية والتباين في الخلفيات والظروف، وبالنظر إلى التنوع الثقافي الهائل للشعوب الأصلية وتاريخها المتنوع من الاتصال والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، فضلا عن الطائفة الكبيرة من السياقات السياسية التي تعيش فيها، فإنه من الصعب التوصل إلى تعريف متفق عليه دوليا "للشعوب الأصلية" ينطبق على جميع مجتمعات السكان الأصلية على المستوى الدولي[4]، كما أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007 لا يحدد أي تعريف لها.

وتشير عدة مصادر إلى أن الشعوب الأصلية هي أحفاد الشعوب التي سكنت الأرض أو الإقليم قبل الاستعمار أو إنشاء حدود الدولة، ولديهم نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة بهم، وكذا لغات وثقافات ومعتقدات تخص هذا النوع من الفئات على وجه التحديد، والتي تنتمي إلى فئات المجتمع غير المهيمنة وتعرف نفسها على أنها شعوب أصلية، وهم مصممون على الحفاظ على تلك الهوية الخاصة بهم وتعزيزها، من خلال إظهار الارتباط القوي لهذه الشعوب بأراضي أجدادها والموارد الطبيعية الموجودة بها[5].

ومن الناحية العملية، هناك العديد من التعاريف تتفق معظمها حول مجموعة من المعايير الأساسية لتحديد مفهوم الشعوب الأصلية، والتي تشمل عموما:

- الحفاظ على السمات الاجتماعية والثقافية المتميزة عن السمات السائدة في المجتمع السائد أو المجتمع المهيمن، والتي قد تشمل لغات متميزة، نظم الإنتاج، التنظيم الاجتماعي، النظم السياسية والقانونية والروحانية، والعالم وغيرها من الجوانب الأخرى،

- العلاقات المتميزة مع أراضي الأجداد والموارد الطبيعية لهذه الأماكن،

- التعريف الذاتي والاعتراف من قبل الآخرين باعتبارها جزءا من مجموعة ثقافية متميزة،

- وفي كثير من الحالات، يشار أيضا إلى تجربة تاريخية أو مستمرة مع الاستعباد والتجريد والتهميش.[6]

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع للشعوب الأصلية، إلا أن هناك معايير تساعد على تعريفها، ويتمثل المعيار الرئيسي في التعريف الذاتي وكذا في المعايير التي اقترحها المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات السيد خوسيه مارتيناز "MARTINEZ" في دراسته المشهورة عن مشكلة التمييز ضد السكان الأصليين بقوله أن: "هؤلاء ومجتمعاتهم هم من لهم استمرارية تاريخية مع مجتمعات ما قبل الاستعمار التي تطورت على أراضيها، ويعتبرون أنفسهم متميزين عن باقي فئات المجتمع الأخرى الموجودة الآن في نفس الأقاليم، معتبرا السكان الأصليين

من الفئات غير المهيمنة حاليا في المجتمع ويسعون إلى الحفاظ وتطوير ونقل أقاليم أجدادهم إلى أجيالهم المستقبلية، بما في ذلك هويتهم العرقية كأساس لاستمرار وجودهم، وفقا للأنماط الثقافية، الإجتماعية، القانونية والمؤسساتية الخاصة بهم"[7].

2- مفهوم تغير المناخ

يعتبر تغير المناخ قضية بيئية هامة ومشكلة عالمية معقدة تطرح العديد من التداعيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية بالدرجة الأولى، ويرجع السبب الرئيسي لظاهرة تغير المناخ إلى النشاط البشري والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية المتاحة، مما يؤدي إلى زيادة الحرارة بطريقة غير طبيعية ومن ثمة إلى تغير في نظام المناخ كله[8]، فضلا عن تهديد التوازن البيئي واختلاله.

وتشير إليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بعبارة "الإحترار العالمي" وتعرفه بأنه: "تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يضاف إلى التقلب الطبيعي للمناخ المسجل على فترات زمنية متماثلة"[9].

ويعني تغير المناخ لدى خبراء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بأنه التغيير الممكن تحديده عن طريق البحوث الإحصائية، من خلال متوسط التحولات وتباين خصائصها التي قد تستمر عادة لفترة زمنية طويلة، وتشمل هذه التحولات كل تغيير في المناخ، سواء بسبب التقلبات الطبيعية المتعلقة أساسا بأحوال الطقس في منطقة معينة من الكرة الأرضية، والتي تشمل درجات الحرارة ومعدل تساقط الأمطار والثلوج والرياح، وقد تحدث هذه التغيرات نتيجة العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة الشمسية، ومؤخرا بسبب الأنشطة البشرية.[10]

ثانيا- تأثيرات تغير المناخ على الشعوب الأصلية وعوامل عدم قدرتها في مواجهة مخاطره

يعيش الكثير من الشعوب الأصلية في العالم في ظل أنظمة بيئية صعبة تكون عرضة للتأثر مباشرة من جراء التغيرات البيئية والتلوث البيئي[11]، غير أن تبعات التغير المناخي تؤثر بشكل خاص على هذه الشعوب، ويرجع ذلك أساسا الى أنهم يعيشون غالبا في أقاليم تتميز بنظم بيئية هشة، تقع في مناطق من العالم لا يمكن الوصول اليها بسهولة كالمنطقة القطبية الشمالية أو الغابات الاستوائية أو المناطق الساحلية النائية والمناطق الجبلية، مما يضع حقوقهم وحرياتهم الأساسية واستمرارها في خطر شديد.

1- تأثيرات تغير المناخ على الشعوب الأصلية:

أقر مجلس حقوق الإنسان في أحد تقاريره بأن آثار تغير المناخ تكون أشد حدة على شرائح السكان التي تعيش أصلاً حالة ضعف بسبب عوامل مثل الجغرافيا أو الفقر أو نوع الجنس أو السن أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو إلى الأقليات أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو مكان المولد أو أي وضع آخر[12].

وعلى حد تعبير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن "الأشخاص المهمشين اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو سياسياً أو بأي شكل آخر يتأثرون بوجه خاص من تغير المناخ وكذلك من بعض إجراءات التكيف والتخفيف"[13]، وتعد الشعوب الأصلية من بين الفئات المستضعفة التي تعيش حالة ضعف في مواجهة الآثار المترتبة عن تغير المناخ، إذ تتعرض العديد من مجتمعات هذه الشعوب التي تتخذ من أكثر النظم الإيكولوجية هشاشة في هذا الكوكب موطناً لها كوارث مثل الزلازل والفيضانات والانهيارات الأرضية والتسونامي والأعاصير المدارية، والجفاف، ولقد تسببت هذه الكوارث في وقوع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وحتى في مصادر الرزق التقليدية لهذه الشعوب، .

وعلى الرغم من أن الشعوب الأصلية غالباً ما تكون من مجتمعات محلية صغيرة، إلا أنها تعيش عيشة مرتبطة بأرضها الأم وتمارس استراتيجيات وأساليب تقليدية للحد من الأخطار منبثقة عن مجتمعاتها المحلية[14]، هذه العوامل وغيرها تجعلها من بين أشد الفئات تعرضا بشكل خاص لآثار الكوارث الناجمة عن تغير المناخ.

تجدر الإشارة إلى أن تغير المناخ في بعض الدول الجزرية الصغيرة التي تتمركز بها الشعوب الأصلية يشكل تهديداً مباشرا لها ولمواردها الطبيعية، إذ يؤدي الاحترار العالمي في هذه الجزر إلى ارتفاع مستويات سطح البحر ومنسوب مياه المحيطات ويذيب المناطق الجليدية، وقد يحول تغير المناخ هذه الجزر إلى أماكن غير صالحة للسكن قبل أن تغمرها المياه بمدة طويلة، من جراء تزايد وتيرة وحدة المد العاصفي أو بسبب اجتياح مياه البحر لمواردها من المياه العذبة، وإذا اضطر السكان الأصليون لهذه الدول الجزرية الصغيرة إلى إخلائها والبحث عن مأوى جديد، فستكون لذلك آثار وخيمة على حقوقهم الإنسانية، بما فيها حقهم في تقرير المصير وفي التنمية[15].

لذا لا ينبغي أن تعتبر الشعوب الأصلية مجرد شعوب قابلة للتأثر بتغير المناخ فحسب، بل هي شعوب وثيقة الصلة بالنظام الإيكولوجي وتتمتع بمعرفة جيدة بالبيئات التي تعيش فيها وبعلاقة وطيدة معها.

2- عوامل عدم قدرة الشعوب الأصلية في مواجهة مخاطر تغير المناخ

تمثل الشعوب الأصلية أقلية من الناحية العددية في الدول التي تضمهم[16]، وتعد من بين الجماعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في العالم المحرومة من حقوقها الإنسانية، إذ يوجد حالياً مابين 350 إلى 400 مليون شخص عبر العالم من السكان الأصليين في حوالي 90 بلداً حول العالم يشغلون ما يقارب 20% من مساحة العالم[17]، وعلى الرغم من عددهم الضئيل الذي لا يتجاوز نسبة 5 في المائة من سكان العالم، إلا أنهم يمثلون نحو 15 في المائة من مجموع الفقراء في العالم[18].

ويرتبط ضعف الشعوب الأصلية في مواجهة مخاطر تغير المناخ أساسا بمجموعة من العوامل، التي ساهمت بشكل واضح في عجز هذه الشعوب بشكل خاص أمام هذا التهديد الوجودي[19]، تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- الاعتماد الكلي للشعوب الأصلية على الموارد الطبيعية الموجودة في الأراضي التي تعيش بها واستغلالها في سبل عيشها، والتي لا تنظر إليها هذه الشعوب على أنها أساس نظمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية فحسب، بل كأساس لهويتها كشعوب متميزة[20]،

ب- هشاشة الأنظمة البيئية للمناطق التي تتواجد فيها الشعوب الأصلية، كما أن الأقاليم التي تختارها هذه الشعوب أو تكون مجبرة على العيش فيها تتميز بضعف بنيتها الاقتصادية والسياسية[21]، وفي الكثير من الحالات تكون إما معزولة أو تتميز بظروف بيئية قاسية، مما يضعهم بين أكثر الشعوب تهميشا وضعفا في العالم من حيث نقص الامكانيات والموارد اللازمة لمواجهة التغيرات البيئية وخاصة تلك المتعلقة بتغير المناخ،

ج- سوء التخطيط والفقر ومجموعة من العوامل الأخرى التي عانت منها الشعوب الأصلية تاريخيا بشكل عام، المتعلقة أساسا بنقص التنمية والتهجير القسري والمخاطر البيئية وغيرها، قد جعلت هذه الشعوب معرضة بشكل خاص لآثار الإحترار العالمي وبعض تدابير التخفيف، وأثرت على طريقة حياتها كشعوب متميزة وبقائها على قيد الحياة[22]، مما ساهم بشكل فعلي في ضعفها أمام مخاطر تغير المناخ وعدم كفاية قدراتها في التصدي لآثاره السلبية والمحتملة،

د- التمييز العنصري والاستبعاد من السلطة السياسية والاقتصادية، إذ لا تزال الشعوب الأصلية ممثلة كأكثر شرائح المجتمع فقراً وضعفاً[23]، وكثيراً ما تجرد هذه الشعوب من الأراضي والأقاليم المتوارثة وتحرم من الموارد اللازمة لبقائها مادياً وثقافياً، مما يزيد من إضعاف قدرتها على مواجهة المخاطر المترتبة عن تغير المناخ، سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان[24].

وعموما فإن المجتمعات المحلية الفقيرة التي تعتمد على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الشعوب الأصلية في العالم النامي، معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ وتعاني من آثاره غير المتناسبة[25]، والسبب وراء ذلك هو أن درجة الضعف والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، موزعة بشكل غير متساو بين مختلف أفراد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أين تتأثر نساء هذه الشعوب في كثير من الأحيان على وجه التحديد.[26]

وبما أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم هشاشة الشعوب المهمشة، ولا سيما الشعوب الأصلية، تصبح أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ذات أهمية خاصة في هذا الشأن، لأنها تساعد على تحديد العناصر التي يمكن أن تقلل من الضعف وتعزز قدرة الشعوب الأصلية على التكيف مع الآثار التي من المحتمل أن تكون كبيرة الحجم ويمكن أن تعرض بقاء هذه الشعوب للخطر[27]، كما تبرز الحاجة الماسة إلى تقديم الدعم للشعوب الأصلية وتعزيز قدراتها في مجال التصدي لتغير المناخ[28].

ثالثا: إقصاء الشعوب الأصلية في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 ومشاركتها في مؤتمرات دول الأطراف المتصلة بنفس الاتفاقية

شكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعروف باسم "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، نقطة تحول أساسية نحو ابرام معاهدات دولية متعددة الأطراف كالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، أين قطعت فيها الدول الصناعية الكبرى تعهدات جدية للالتزام بها، خاصة باصدار بروتوكول "كيوتو" في المؤتمر الثالث للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المنعقد سنة 1997، الذي تعهدت بموجبه هذه الدول الصناعية بخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، وفقا لأهداف ملزمة قانونا، كما شهد نفس العام ظهور ما يسمى بالشعوب الأصلية على الساحة الدولية في مجال السياسات البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

1- إقصاء الشعوب الأصلية في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992:

وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، تم عقد مؤتمرات للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، وهي لقاءات قد تعد بمثابة مؤتمرات قمة حقيقية لمكافحة تغير المناخ.

غير أن هناك فرقا كبيرا بين الجانبين النظري والتنفيذي لسياسات الأمم المتحدة بشأن مكافحة تغير المناخ، فلم تشير الاتفاقية الإطارية ولا بروتوكول كيوتو إلى امكانية مساهمة الشعوب الأصلية في هذه الجهود ولم يعترفا حتى بوجودها[29]، رغم تأكيد هذه الاتفاقية والصكوك المتصلة بها المصلحة الحيوية للشعوب الأصلية في وضع السياسات العامة وسن الصكوك القانونية في مجال تغير المناخ المتصلة به[30].

على الرغم من أن أحكام الاتفاقية الإطارية أكدت على تطبيق مبدأ مسؤولية وسيادة الدول في التعاون الدولي لاحتواء خطر تغير المناخ والتصدي لآثاره، إلا أن مبادئها استبعدت الشعوب الأصلية من هذه الجهود ولم تعترف حتى بوجودها كشعوب مستضعفة تتأثرا مباشرة بتغير المناخ، مما شكل تناقضا بين الجانبين النظري والعملي فيما يتعلق بسياسات الأمم المتحدة بشأن مكافحة تغير المناخ[31]، ثم توالت الاتفاقية الإطارية بعقد مؤتمراتها بشكل منتظم للدول الأطراف في الاتفاقية، ولكن لم تظهر الشعوب الأصلية في هذه الاتفاقية بصفتها طرفا فيها، فالأطراف فيها هي الدول التي تصادق عليها.

ومنذ صدور إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لسنة 2007 وبعد ضغط من طرف هذه الشعوب وممثليها في المحافل والمؤتمرات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، تمكنت هذه الشعوب من أن تكون هيئات مشاركة في جلسات هذه المؤتمرات وقبلها، من خلال الإسهام في إجراء تقييم ما وتقديم المقترحات وكذا امكانية اختيار وفود الدول لها ودمجها فيها، باعتبارها من أشد الفئات التي لا تتأثر بتغير المناخ الذي تتسبب فيه هذه الدول فحسب، بل ببعض السياسات المتخذة على الصعيد الدولي لمواجهته دون موافقتها أو مشاركتها[32].

ولم تكن الشعوب الأصلية مهمشة في مفاوضات الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ فحسب، بل كذلك في مؤتمر "بالي" للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المنعقد بأندونيسيا عام 2007[33]، الذي منع فيه وفد خاص من الشعوب الأصلية بالقوة من الدخول في اجتماع أعضاء الدهاز التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ومختلف ممثلي المجتمع المدني المدعويين إلى المؤتمر، على الرغم من الدعوة التي تلقاها الوفد لحضور فعاليات هذا المؤتمر[34]، وهو ما يؤكد غياب الاهتمام بالشعوب الأصلية وحقوقها ومعارفها التقليدية فيما يتعلق بتغير المناخ في العدد الكبير من وثائق

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ قبل انعقاد مؤتمر بالي.

فاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تمثل أهم آلية دولية يتم فيها إبرام اتفاقات ملزمة بين الأطراف (الحكومات)، غير أن مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات ومفاوضات هذه الاتفاقية قد اقتصرت على مشاركة المراقبين عن هذه الشعوب[35]، ونظرا لطبيعة مشاركتها المحدودة في المفاوضات مباشرة، فإن التركيز على حقوق الشعوب الأصلية وقضاياها واهتماماتها في إطار الاتفاقية الإطارية على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق هذه الشعوب كان ضئيلا.

2- مشاركة الشعوب الأصلية في مؤتمرات دول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992

اشتكت منظمات الشعوب الأصلية وممثليها من عدم وجود مساحة لها للمشاركة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأنها لم تستشار في إنشائها، التي كانت فيها مستبعدة إلى حد كبير، سواء في سياق المفاوضات المتعلقة بهذه الاتفاقية أو تلك المتعلقة ببروتوكول كيوتو[36]، وبعد دعوة من البلدان المتقدمة بضرورة دعم هذه الفئات الاجتماعية الضعيفة في البلدان النامية والاهتمام بها، من خلال تقاسم المعارف والتكنولوجيا لتعزيز قدرة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على الصمود أمام الآثار السلبية لتغير المناخ على سبل عيشها ورفاهها، ظهرت فرص لزيادة مشاركة هذه الشعوب في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أين شارك ممثليها في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وذلك منذ سنة 1998[0].

واعترفت الأمانة العامة للأمم المتحدة 2001 بمنظمات الشعوب الأصلية بوصفها هيئة مراقبة في إطار المفاوضات المناخية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 2001، وقدمت لها دعما خاصا مثل خط الاتصال المباشر مع الأمانة والدعوة إلى عقد حلقات عمل مفتوحة للمراقبين ووفرت لها فرصة للإدلاء ببيانات أمام الاجتماع العام في إطار بند جدول الأعمال للمنظمات غير الحكومية، وهو ما أتاح للشعوب الأصلية بعض الفرص لتوضيح اهتماماتها ذات الصلة بتغير المناخ، على الرغم من صعوبة إدراج اقتراحاتها في النتائج والتوصيات النهائية التي تمخضت عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لسنة 1992[38].

وقد أصدرت منظمات الشعوب الأصلية عددا من الإعلانات والبيانات التي أعرب فيها عن اهتماماتها واستياءها من آثار تغير المناخ على ثقافاتها وسبل عيشها، وفي سياق حملتها العالمية، دعمت هذه المنظمات مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو للاعتراف بدورها وحقوقها ومواقفها وإدراجها في عمليات صنع القرار[39].

وهناك العديد من الوثائق الدولية التي اعترفت بالشعوب الأصلية ومعارفها التقليدية في إطار الجهود الدولية ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لعام 1992، والتي نذكر منها "برنامج عمل نيروبي بشأن آثار تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه" الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة سنة 2006، وهو يوصي بجمع وتحليل ونشر المعلومات عن إجراءات وتدابير التكيف بما في ذلك المعارف المحلية والأصلية. وفي مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديسمبر 2008، تضمنت توصيات المنتدى الدولي للشعوب الأصلية وتغير المناخ ما يلي:[40]

أ- ضمان اتباع نهج قائم على الحقوق في التصميم وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع تغير المناخ، ولا سيما الاعتراف بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في جميع أنشطة الاتفاقية وتنفيذه وتعميمه،

ب- ضمان الحق في الموافقة الحرة المسبقة عن علم،

ج- وضع منهجيات وأدوات لتقييم الآثار وتقييم أوجه الضعف بالتشاور مع الشعوب الأصلية،

د- التعرف على المعارف التقليدية واستخدامها ودمجها بالمعارف العلمية في تقييم الآثار والخروج بالتكييفات،

هـ- ضمان بناء القدرات الملائمة للشعوب الأصلية في تكنولوجيات التكيف،

و- التعليق الفوري لجميع مبادرات إزالة الغابات وتدهورها في أقاليم الشعوب الأصلية إلى أن يتم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها بشكل كامل ،

ز- إشراك خبراء الشعوب الأصلية في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج عمل نيروبي ،

ح- وضع استراتيجيات للحد من الكوارث ووسائل لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بمشاريع وسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ وآثارها في أقاليم الشعوب الأصلية.

ومن خلال الجهود التي بذلتها الشعوب الأصلية فيما يتعلق بإبراز دورها في مجال التدابير والسياسات الدولية المتعلقة بتغير المناخ والتصدي لآثاره ، أضحى لهذه الشعوب ومنظماتها حاليا خبرة عمل دولية اكتسبتها من مشاركتها الفاعلة في مختلف المحافل الدولية للأمم المتحدة منذ الثمانينات ، وهي تسعى دوما لتكون حاضرة في جميع المنتديات التي تدرس فيها القضايا وتتخذ فيها القرارات التي تمسها[41].

رابعا- الدور الفاعل والمتميز للشعوب الأصلية بعد مؤتمر باريس المتعلق بتغير المناخ لعام 2015

بلغ الاهتمام بتغير المناخ وحقوق الإنسان أوجه خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف التي عقدت في باريس في ديسمبر 2015[42] ، حين قدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بياناً قوياً أشار فيه إلى أن الإجراءات العاجلة والفعالة لمكافحة تغير المناخ ليست واجباً أخلاقياً فحسب ، بل هي ضرورية حتى تفي الدول بواجباتها بموجب قانون حقوق الإنسان. وذكر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة الدول أيضاً بأن التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان تشمل تغير المناخ ، وحثها على اعتماد منظور حقوقي لدى التفاوض على الاتفاق الجديد[43] ، كما قدم المقرر الخاص ومكلفون آخرون بولايات ، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية ، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء ، والخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي ، هذه الرسائل شخصياً في باريس ، مثلما فعل ذلك وفد من المفوضية[44].

ويعد اتفاق باريس أول اتفاق بشأن المناخ وأحد أول الاتفاقات البيئية بجميع أنواعها الذي يعترف اعترافاً صريحاً بأن تغير المناخ يشكل شاغلاً مشتركاً للبشرية ويؤكد على أهمية حقوق الإنسان ، خاصة تلك المتعلقة منها بحقوق الشعوب الأصلية ، حيث جاء في ديباجته أنه: "ينبغي للأطراف ، عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة ، والحق في التنمية ، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال "[45].

وأقرت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بضرورة تعزيز المعرفة والتكنولوجيات والممارسات والجهود التي تبذلها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ذات الصلة بمعالجة تغير المناخ والتصدي له ، وتم انشاء منبر لتبادل الخبرات وتقاسم أفضل الممارسات بشأن اجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ وآثاره المحتملة بطريقة شاملة ومتكاملة ، وفقا للبيان الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[46]

فاتفاق باريس بشأن تغير المناخ لسنة 2015 يعتبر نقطة تحول في مجال الاعتراف بالشعوب الأصلية وحقوقهم ومعارفهم التقليدية فيما يتصل بتغير المناخ والتكيف مع اثاره.

إضافة إلى مؤتمر باريس لسنة 2015، شكلت الشعوب الأصلية احدى أهم المحاور الأساسية في مفاوضات مؤتمر مراكش للمناخ المنعقد خلال الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016 بالمغرب[47] ، وهو أول المؤتمرات المناخية التي خطت خطوة غير مسبوقة نحو تفعيل وتعزيز قدرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تمت بلورتها في مؤتمر باريس سنة 2015 ، ولقد شكل هذا الحدث بداية لعهد جديد في مجال الاستجابة لاحتياجات الشعوب الأصلية وتبادل التجارب وأفضل الممارسات في مجال التخفيف والتكيف مع

تغير المناخ ، مما سيجعلها تسهم من دون شك في دعم الجهود المرتبطة بالعمل المناخي.

وللإشارة ، فإن ممثلو الشعوب الأصلية قد شاركو في فعاليات مؤتمر "مراكش" لسنة 2016 وهم من بين الشعوب والمجتمعات الأكثر تضررا نتيجة التغيرات المناخية ، وطالبوا في هذا المؤتمر أن تذكر حقوق شعوبهم في الاتفاق الختامي للمناخ.

وفي نفس السياق أكد ممثل اللجنة الأفريقية للسكان الأصليين بشمال أفريقيا بأنه من الأهمية أن يكون مصطلح "الشعوب الأصلية" وارد بشكل واضح في الاتفاق الختامي ، نظرا لأهمية المعارف التقليدية التي يمتلكها حوالي 500 مليون من السكان الأصليين الذين يتواجدون في 60 في المائة من المناطق والغابات التي تخفض من درجات وفي الصحراء الكبرى وفي المناطق الآسيوية وغيرها في التكيف مع التغيرات المناخية[48] ، وهو ما يعتبر في غاية الأهمية من أجل حماية هذا الكوكب والتصدي بفعالية للآثار المترتبة عن تغير المناخ.

خاتمة

من أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة نذكر ما يلي:

1- غياب الاعتراف القانوني بحقوق الشعوب الأصلية التي تتمتع بحقوق جماعية وعدم الاهتمام بمطالبها الأساسية ولا احترام معارفها التقليدية في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992 ، التي لم تتضمن أي اعتراف صريح بالشعوب الأصلية أو بحقوقها على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لسنة 2007 ، وذلك الشأن بالنسبة لبروتوكول كيوتو لسنة 1997 ، مما يؤدي إلى ازدياد قابلية هذه الشعوب للتأثر بتغير المناخ وتقييد مشاركتها.

2- أن الشعوب الأصلية كانت مهمشة في مفاوضات الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وفي العدد الكبير من وثائق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ قبل انعقاد مؤتمر "بالي" للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام 2007 ، حيث لم تكن مشاركة هذه الشعوب فيها محدودة فحسب ، بل تم استبعادها واقصاؤها ، وهذا ما أدى بمنظمات الشعوب الأصلية وممثليها إلى المطالبة بتعزيز مشاركتها الكاملة والفعلية في هذه المفاوضات وفي الجهود الدولية ذات الصلة بتغير المناخ.

3- أن مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 والجهود الدولية ذات الصلة قد تعززت لأول مرة خلال مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015 ، الذي يعد المنطلق نحو تفعيل وتعزيز قدرات هذه الشعوب والمجتمعات في التصدي لآثار تغير المناخ التي أصبحت حتمية ، وهو ما أكده مؤتمر مراكش لعام 2016 الذي شكل بداية عهد جديد في مجال الاستجابة لاحتياجات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بتغير المناخ ، كشعوب متميزة قادرة على التكيف مع المخاطر المناخية التي أصبحت حتمية.

4- أضحى للشعوب الأصلية ولمنظماتها حاليا خبرة عمل دولية اكتسبتها من مشاركتها الفاعلة في مختلف المحافل الدولية للأمم المتحدة ، خصوصا تلك المتعلقة بالتصدي لأخطار تغير المناخ والتأهب لها ، وهي تسعى دوما لتكون حاضرة في جميع المحافل الدولية والمنتديات التي تدرس فيها القضايا المناخية وتتخذ فيها القرارات التي تمسها.

الاقتراحات

1/ الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المتضررة من تغير المناخ في إدارة مواردها الطبيعية بطريقة مستدامة وحمايتها من التدهور البيئي.

2/ تعزيز قدرات الشعوب الأصلية المعرضة لخطر تغير المناخ وتثمينها في مجال التخفيف من الآثار السلبية والمحتملة لهذا التهديد ، وتمكينها من المشاركة في تخطيط برامج التكيف وتنفيذها ، من خلال إعطاء مزيد من الاهتمام لمعارف وخبرات هذه الشعوب في مواجهة مخاطر التغيرات المناخية ، وسعيها لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرهونة بإيجاد حلول لهذه التهديدات.

3 / ينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل على اشراك الشعوب الأصلية في مبادرات واستراتيجيات الحد من أخطار التغيرات المناخية ، التي تتطلب بذل جهود إضافية لضمان تمخض هذه المبادرات عن برامج ملموسة ومستدامة ، تشجع

على تبني نهج قائم على حقوق الإنسان للحد من هذه الأخطار تسعى إلى إزالة التحديات التي تعترض سبل تطبيقها عالميا.

4/ الإعتراف بحق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الموارد الطبيعية حتى لا تتأثر بما قد يسببه تغير المناخ عليها ، وهو ما يتطلب اشراك الامم المتحدة في اتخاذ القرارات المناسبة لتقرير حق هذه الشعوب المستضعفة في المحافظة على مواردها الطبيعية وفق ما تراه مناسبا و ليس فرض الامر الواقع بالتدخل أو الحرب أو النفوذ السياسي.

الهوامش

1. Thomas Berns, le droit saisi par le collectif, Bruylant, Bruxelles, 2004, p.135.

2. Douglas Nakashima, Kirsty Galloway McLean and Others, Weathering Uncertainty: Traditional Knowledge for Climate Change Assessment and Adaptation, Translation Stéphanie Ledauphin and Others, Paris, UNESCO, and Darwin, UN University, Darwin, NT 0909, Australia, 2012, p. 29.

3. Nations Unies, Droits de L'homme, Haut-Commissariat, Droits des minorités : Normes internationales et indications pour leur mise en œuvre, New York et Genéve, 2010, p.03.

4. Ibid, pp. 03-04.

5. Ibid, p.04.

6. Douglas Nakashima, Kirsty Galloway McLean and Others, Weathering Uncertainty: Traditional Knowledge for Climate Change Assessment and Adaptation, op.cit, p. 28.

7. United Nations, The Permanent Forum on Indigenous Issues, The concept of indigenous people, Report on the ninth session, (E/2010/43-E/C.19/2010/15), New York, 19-21 January 2004, p.01.

8. Edouard Bard, Neuf clés pour comprendre l'effet de serre, les dossiers de la recherche n°17, Novembre 2004, p. 11.

9. United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), art 1, para.2.

10. IPCC, Climate Change 2013: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [Stocker, T.F., D. Qin, G.-K. Plattner, M. Tignor, S.K. Allen, J. Boschung, A. Nauels, .Y. Xia, V. Bex and P.M. Midgley (eds.)], Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA, pp. 1535.

11. مُحَمَّد حسين عبد القوي ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، دار النشر الذهبي للطباعة ، القاهرة ، 2002 ، ص 47.

12. الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والثلاثون (البند 3 من جدول الأعمال)، تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة ، مذكرة من الأمانة ، (A/HRC/31/53)، نيويورك ، 1 فيفري 2016 ، ص 10.

13. IPCC, Climate Change 2014: Impact, Adaptation and Vulnerability, Part B : Regional Aspect, The Working Groupe 2, contribution to the IPCC'S fifth assessment report, Switzerland, 2014, p. 06.

14. - AIPP, Asia Indigenous Peoples Pact, Indigenous Peoples and Climate Change Adaptation in Asia (2012), p. 02. Avaible at: https://www.iwgia.org/images/publications/0656_IPs_and_Climate_Change_Adaptation_in_Asia.pdf Cited :13/02/2019.

15. AIPP (2012), Asia Indigenous Peoples Pact, Indigenous Peoples and Climate Change Adaptation in Asia, op.cit, p. 03.

16. Thomas Berns, le droit saisi par le collectif, op.cit, p.136.

17. Christel Cournil et Autres, Changements environnementaux globaux et droits de l'homme, Bruylane, Belgique, 2012, p. 511.

18. - Frédéric Deroche, Les peuples autochtones et leur relation originale à la terre ? un questionnement pour l'ordre mondial, Paris, L'Harmattan, 2008, p.15.

19. United Nations, E/C.19/2010/CRP. 3 (22 March 2010), Indigenous Peoples: development with culture and identity in light of the UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples, A Reflection Paper of the Inter-Agency Support Group on Indigenous Peoples' Issues, Consolidated by UNESCO, As a contribution to the 9th session of the UN Permanent Forum on Indigenous Issues (UNPFII), New York, 2010, pp. 03-04.

20. United Nations, E/C.19/2008/10, p. 14.

21. United Nations, E/C.19/2008/CRP. 3 (10 March 2008), Conference on Indigenous Peoples and Climate Change Copenhagen, 21 — 22 February 2008, MEETING REPORT, Submitted by the International Work Group for Indigenous Affairs (IWGIA) , As a contribution to the 7th session of the UN Permanent Forum on Indigenous Issues (UNPFII), 2008, p. 04.

22. Ibid, pp. 04-05.

23. Economic and Social Affairs, State of the World's Indigenous Peoples, ST/ESA/328, United Nations, New York, Sales NO.09.VI.13, 2009, p. 01.

24. الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الثانية عشر (20-31 ماي 2013)، دراسة عن تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في جهود الحد من أخطار الكوارث ، مذكرة من الأمانة العامة ، نيويورك ، 20 فيفري 2013 ، ص. 03.

25. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، تغير المناخ 2007 ، التقرير التجميعي ، مساهمة الأفرقة العاملة الثلاثة في تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، الطبعة الأولى ، 2008 ، جنيف ، سويسرا ، ص 104.

26. Oviedo Gonzalo and Others, INDIGENOUS PEOPLES AND CLIMATE CHANGE, Human Rights, EN, Directorate-General for External Policies of The Union, Directorate B, Policy Departement, EXPO/B/DROI/2009/03, PE407.009/rev1, May 2009op.cit, p. 12.

27. Ibid, p. 11.

28. Ibid, p. 09.

29. المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، دراسة عن ضرورة الإقرار بحقوق أمنا الأرض واحترامه، الدورة التاسعة،(E /C.19/2010/4)، نيويورك، 15 جانفي 2010، ص 06.

30. الأمم المتحدة، الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم 9 (التنقيح 2)، مكتب المفوض السامي، نيويورك وجنيف، 2013، ص 43.

31. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة عن ضرورة الإقرار بحقوق أمنا الأرض واحترامها، E /C.19/2010/4، مرجع سابق، ص 08.

32. المرجع نفسه، ص 06.

33. Shelton H. Davis, Indigenous Peoples and Climate Change, The International Indigenous Policy Journal, Volume 1/ Issue 1, Article 2, Georgetown University, Washington, DC, 2010, p. 10.

34. Ibid, p. 11.

35. AIPP (2012), Asia Indigenous Peoples Pact, Indigenous Peoples and Climate Change Adaptation in Asia, op.cit, p. 02.

36. Victoria Tauli-Corpuz and Aqqaluk Lynge, Impact of Climate Change Mitigation Measures on Indigenous Peopels and On Their Territories and Lands, United Nations, Economic and Social Council, E/C.19/2008/10,Permanent Forum on Indigenous Issues, Seventh session, Item 3 and 4 of the provisional agenda, New York, 21 April -2 May 2008, pp. 15-16.

37. Macchi, M., Indigenous and Traditional Peoples and Climate Change: Issues Paper, IUCN, 2008, p.09.

38. Permanent Forum on Indigenous Issues, Oil Palm and Other Commercial Tree Plantations, Monocropping: Impacts on Indigenous Peoples' Land Tenure and Resource Management Systems and Livelihoods. Victoria Tauli-Corpuz and Parshuram Tamang, E/C.19/2007/CRP.6, New York, 7 May 2007, p. 08.

39. Oviedo Gonzalo and Others, Indigenous Peoples and Climate Change, op.cit, p. 18.

40. Ibid, p. 19.

41. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة عن ضرورة الإقرار بحقوق أمنا الأرض واحترامها، E /C.19/2010/4، مرجع سابق، ص 08-09.

42. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدورة الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف، المقرر (CP.21/1)، أنظر: FCCC/CP/2015/10/Add.1)

43. COP21 : "States' human rights obligations encompass climate change" — UN expert. See :
www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16836&LangID=E Cited :17/01/2019.

44. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والثلاثون (البند 3 من جدول الأعمال)، تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة إلتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، (A/HRC/31/52)، 1 فيفري 2016، ص 07.

45. اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لسنة 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.unfccc.int/paris_agreement/items/9485.php Cited 21/01/2019

46. UNFCCC decision 1/CP.21, paragraph 135.

47. Christine Sibert et Florence Morice, Climat : ce qu'il faut retenir de la COP 22 à Marrakech au Maroc, Article publié le 19/11/2016, Sur le site :
http://www.rfi.fr/cop22/20161119-maroc-environnement-terre-cop-22-afrique-accord-climat-paris-rechauffement
Cited : 12/12/2018.

48. International Indigenous Peoples' Forum on Climate Change, Last session of the Indigenous Peoples Caucus at COP 22 held in the city of Marrakech, Morocco, November 18, 2016. Available at:
http://www.iipfcc.org/blog/2016/11/18/last-session-of-the-indigenous-peoples-caucus-at-cop-22-held-in-the-city-of-marrakech-morocco Cited : 14/12/2018.